أثر الفساد على كفاءة التخليص الجمركي في الدول العربية

د. محمود مجدي بربري محمد

مدرس الاقتصاد
كلية التجارة جامعة حلوان
جمهورية مصر العربية

الملخص

تعتبر الجمارك أحد أهم المنظومات التجارية في جميع دول العالم لما لها من أدوار على عدة مستويات، فمن جانب تعتبر الجمارك خط من خطوط دفاع الدولة أمام التهريب وإدخال المنتجات غير المسموح بتداولها، ومن جانب أخر تمثل الجمارك عنصر حماية للمنتجات محلية الصنع من خطر المنتجات الأجنبية، ومن جانب ثالث تمثل الجمارك مصدرًا من مصادر الإيرادات الحكومية. ومع تلك الأدوار المهمة على المستوى التطبيقي والعملي، فلا تخلو الجمارك من أدوار خاصة بالسياسة الاقتصادية سواء المالية أو التجارية، وبالتالي يجب التعامل مع منظومة الجمارك بحذر نتيجة تداخل الجهات المعنية بالتعامل معها، إضافة إلى ذلك تؤثر المعاملات الجمركية على حركة التجارة ونتيجة التدخل البشري في تلك المعاملات، فإن عملية التخليص الجمركي قد تصبح عرضة للتأثر بممارسات الفساد الإداري والمالي المقصود وغير المقصود، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على جميع الأهداف السابق ذكرها. وتعاني الدول العربية كونها من الدول النامية من بعض المشكلات المرتبطة بالمتغيرين موضع الدراسة، سواء طبيعة إدارة المنظومة الجمركية، أو وجود فساد داخل بعض المنظومات الحكومية، الأمر الذي يضفي مزيدًا من الأهمية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: *الجمارك، التخليص الجمركي، الصادرات، الواردات، معدل التعريفة، الكفاءة، الفساد، مؤشر الأداء اللوجستي، الدول العربية.*

المقدمة

تقوم الجمارك بدور مهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فبجانب كونها أحد أدوات السياسة المالية للدولة، لما تمثله كأحد مصادر إيرادات الدولة فيمكن الاعتماد عليها كأداة من أدوات السياسة التجارية للدولة لما تمثله التعريفات الجمركية كأحد عناصر تكاليف الاستيراد والتصدير ومن، ثم قدرتها على التأثير على حجم صادرات وواردات الدولة في حالة تغير التعريفات المقررة، وبالتالي يمكن النظر للإدارات الجمركية على أنها تقوم بدورين أساسيين، أولهما جباية وتحصيل الإيرادات الجمركية لصالح خزينة الدولة، والثاني خاص بحماية حدود الدولة من تهريب المنتجات سواء المسموح بتداولها أو غير المسموح بتداولها. وتعتبر عملية التخليص الجمركي من أهم العناصر المؤثرة على كفاءة الإدارة الجمركية بشكل عام، حيث ترتبط عملية التخليص الجمركي بجميع المعاملات والإجراءات والخطوات والعمليات التي تتم بشأن استيفاء كافة متطلبات السلطات الجمركية والجهات الرقابية الأخرى لإمكان الحصول على موافقاتها بشأن الحصول على القرار النهائي بالإفراج عن الشحنات الواردة وخروجها من الدائرة الجمركية أو المنفذ الجمركي وتنقسم عملية التخليص الجمركي إلى شقين، شق يختص بالإجراءات الخاصة بعملية التخليص، والشق الأخر يختص بمراجعة المستندات والمعلومات والبيانات الخاصة بالشحنة (سالمان، 2020).

بجانب ما سبق، فإن التطور والنمو اللذان اتسمت بهم التجارة الدولية قد شكلا عبئًا على الإدارات الجمركية في مختلف الدول، حيث أصبحت تلك الإدارات مطالبة بأن تواكب هذا التطور والنمو فيما يخص سرعة وكفاءة عملية

* تم استلام البحث في أكتوبر 2021، وقبل للنشر في نوفمبر 2021، وتم نشره في فبراير 2024.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2024، ص ص 35- 44، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.101385.1168

التخليص الجمركي، كما زادت من تعقيد تقييم هذه الكفاءة حيث إن الكفاءة في القطاع الحكومي الذي تنتمي إليه الإدارة الجمركية في كل دولة غير مرتبط بتحقيق الأرباح كما في القطاع الخاص، وإنما ترتبط بمدى قدرة هذا القطاع على تحقيق الأهداف الخاصة به، الأمر الذي يضفي مزيدًا من الأهمية لهذه الدراسة والتي تركز على كفاءة عملية التخليص الجمركي ومدى تأثير الفساد على هذه الكفاءة.

الإطار النظري لكفاءة عملية التخليص الجمركي، والمتغيرات المرتبطة بهذه العملية، وعلاقتها بالفساد

يقصد بعملية التخليص الجمركي كافة الإجراءات والمعاملات والعمليات التي تتم بغرض استيفاء كافة متطلبات السلطات الجمركية والجهات الرقابية الأخرى للحصول على موافقاتها بشأن الحصول على القرار النهائي بالإفراج الجمركي عن الشحنات الواردة وخروجها من الدائرة الجمركية أو المنفذ الجمركي (سالمان، 2020)، ورغم أن عملية التخليص الجمركي تقع على عاتق سلطات الجمارك، إلا أنها تتداخل مع عدد من الجهات الرقابية الأخرى المرتبطة بالبضائع ذاتها مثل السلطات المسئولة عن الصحة بالنسبة للمنتجات الدوائية والعلاجية والسلطات المسئولة عن الغذاء والزراعة في المنتجات الغذائية والزراعية بالإضافة لأية سلطات أخرى مرتبطة بالبضائع التي يتطلب تخليصها جمركياً.

إضافة لما سبق فإن عملية التخليص الجمركي مرتبطة بعدد من الإجراءات المستندية التي تتطلب توافر عدداً من المستندات الخاصة بالشحنات محل التخليص إضافة لتطلبها تداخلاً بشرياً مع مسئولي الجمارك والجهات الرقابية الأخرى التي سبق ذكرها، وبالتالي فإن تحقيق الكفاءة في عملية التخليص الجمركي يتطلب عدداً من الإجراءات يتثمل أهمها في سرعة إنهاء تلك الإجراءات في فترة قصيرة مع عدم الإخلال بالهدف الأساسي للسلطات الجمركية والمتمثل في حماية الدولة من تهريب المنتجات وتحصيل الرسوم الجمركية المقررة على الشحنات الصادرة أو الواردة.

ومع ذلك يبرز تحدي في غاية الأهمية وهو الاتفاق على مفهوم محدد للكفاءة في القطاع العام الذي تتبعه الإدارات الجمركية في معظم دول العالم فكفاءة القطاع العام تختلف عن الكفاءة في القطاع الخاص (Benazic, 2011)، وبوجه عام فإن الكفاءة التي تعني بمفهومها المبسط فعل الأشياء وتحقيق الأهداف بطريقة صحيحة يمكن تعريفها بتعريفين منفصلين أولهما كفاءة الإنتاج وتركز على متوسط تكلفة إنتاج السلع والخدمات، والثاني كفاءة التخصيص وتقيس مدى قدرة النظام الاقتصادي على إنتاج التوليفة المثلى من السلع والخدمات التي تلاقي تفضيلات المستهلكين في المجتمع (Flynn, 1997)، وبالنسبة للقطاع العام فإن مفهوم الفعالية والذي يعني القدرة على تحقيق الأهداف يعد أكثر انتشاراً من مفهوم الكفاءة.

وفي السنوات الماضية توصل البنك الدولي إلى مؤشر لقياس الأداء اللوجستي وخدمات الجمارك في دول العالم، حيث تم وضع ستة مؤشرات فرعية لتقييم تلك الخدمات في الدولة، وتشمل هذه المؤشرات كفاءة عملية التخليص الجمركي، والكفاءة اللوجستية، وجودة البنية التحتية في الموانئ، والجداول الزمنية لإنهاء الإفراج على الشحنات، والشحن الدولي وعمليات التتبع، والمؤشر العام الذي يعبر عن مزيج المؤشرات السابقة. ورغم أن عملية التخليص الجمركي تتضمن مؤشر منفصل بذاته، إلا أن جميع الخدمات الأخرى التي تعبر عنها المؤشرات الأخرى لا تتم بالكفاءة المطلوبة دون أن تتم عملية التخليص الجمركي على أكمل وجه، حيث تؤثر كفاءة التخليص الجمركي على الخمسة مؤشرات الأخرى وتتأثر بهم في ذات الوقت (Wolf & Sokol, 2008).

ومن خلال مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة، والذي صدر لأول مرة في 2007 ثم في 2010 و2012 و2014 و2016 و2018 جاءت الإمارات صاحبة أعلى تقييم بمؤشر مستقر نوعاً ما، حيث كان أقل تقييم لها 3,41 بينما أعلى تقييم لها في 2016 جاء 3,83، وبالنسبة لمصر جاء أدنى تقييم لها في 2007 بـ 2,08 بينما كان أعلى تقييم 2,85 في 2014 ورغم تحسن مؤشر مصر في 2010 و2012 و2014 إلا أنه انخفض في 2016 ثم انخفض مرة أخرى في 2018 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض للسياسات التجارية التي اتبعتها مصر بدءًا من 2016 بهدف تقييد الواردات للحفاظ على العملة الصعبة (World Bank, 2021).

ورغم اعتماد مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي على عدد من المتغيرات الفنية المهمة ككفاءة البنية الأساسية للجمارك ومتوسط التعريفة وحجم الواردات في الدولة، إلا أن إهمال عنصر الفساد قد يعطي مؤشر مضلل لكفاءة عملية التخليص الجمركي في الدولة، حيث إن الرشوة أو المحسوبية أو أي عامل من عوامل التهرب الجمركي أو إدخال

البضائع بشكل غير مشروع قد يؤدي إلى انخفاض حصيلة الجمارك والإضرار بالمنتجات محلية الصنع، إلا أنه وفي الوقت ذاته قد يعمل على فتح باب خلفي لتمرير المنتجات وسرعة إنهاء الإجراءات الجمركية، وبالعودة للأهداف الرئيسة للإدارة الجمركية في أي دولة والمتمثلة في تحصيل أكبر قدر من الإيرادات الجمركية وحماية حدود الدولة من التهريب وسرعة إنهاء الإجراءات الجمركية والتخليص، فيمكن القول أن الفساد قد يؤدي إلى سرعة وسهولة إنهاء الإجراءات الجمركية وسرعة الإفراج عن البضائع مع زيادة معدلات تهريب البضائع وانخفاض حصيلة إيرادات الجمارك (Onogwu, 2018).

أما بالنسبة لمسببات الفساد في المعاملات الجمركية فتتعدد وتختلف وفقاً لاختلاف الظروف المحيطة، ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي (Onogwu, 2018):

- **السياسات الاقتصادية في الدولة:** تؤثر السياسات الاقتصادية في الدولة على مدى استعداد النظام الاقتصادي لانتشار الفساد، وبالنسبة للمعاملات الجمركية فإن السياسة التجارية يمكن أن تؤثر على حجم الفساد حيث إن نظام الحصص أو الاستيراد الحر أو التعريفات أو حجم وشكل الرقابة على الصادرات والواردات أو حظر الاستيراد من منتجات أو دول بعينها كل هذه الأمور وما يتبعها من سياسات تقييدية يمكن أن تزيد من ميل المستوردين والمصدرين والعاملين بالإدارات الجمركية إلى انتهاك القانون وإيجاد ثغرات وقبول الرشوة.
- **الهيكل التنظيمي والتنفيذي للإدارات الجمركية:** يؤثر الهيكل التنظيمي للإدارات الجمركية على حجم الفساد في تلك الإدارات، حيث إن التعيين القائم على أبعاد سياسية مع الإهمال التام للقدرات الفنية والوظيفية، كما إن كثافة المعاملات البشرية غير المميكنة تعمل على زيادة فرص انتهاك القانون، بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع المعيشي لمسئولي الجمارك يعتبر عنصرًا مؤثرًا في قابلية النظام للاختراق، ويمكن أن يكون التهريب وانخفاض الحصيلة غير راجع إلى تفشي الفساد وحده، بل يمكن إرجاع هذا الأمر إلى عدم حصول موظفي الإدارات الجمركية على التدريب والتأهيل الكافي أو إلى الفشل الإداري وهو نوع من أنواع الفساد لا يختلف عن الرشوة والمحسوبية.
- **النظرة المجتمعية للفساد:** عند تفشي الفساد لفترة طويلة في مجتمع من المجتمعات يتم التعامل مع الرشوة في بعض المعاملات الحكومية على أنها أمر طبيعي لا تتم المعاملة بدونه، كما لا يترتب على هذا الأمر أي ضرر سواء لمقدم الخدمة أو متلقيها هذا الأمر يساهم في انتشار صورة عامة عن كيفية إنهاء أي معاملة حكومية من خلال معاملات يشوبها الفساد، بالإضافة إلى ذلك فإن العائد بالنسبة للمصدر أو المستورد سيزيد في حالة دفعه للرشوة التي ستكون بأي حال من الأحوال أقل من قيمة الرسوم أو الضرائب المقررة عليه علاوة على الوقت الذي تم توفيره في سبيل تجنب المعاملات البيروقراطية الطويلة.
- **الإشراف والرقابة الحكومية:** يعمل وجود هيكل رقابي قوي على الحد من الممارسات الفاسدة كما يرتبط هذا الأمر أيضاً بعقوبات رادعة للمخالف مع تمييز الملتزمين بالنزاهة التامة حيث يعمل مبدأ الثواب والعقاب على تحسن الأداء العام في المعاملات الحكومية.
- **الأمن الوظيفي:** يؤدي التغيير المتكرر في الوظائف القيادية في فترات قصيرة إلى رغبة القائمين على تلك الوظائف في تحقيق أكبر قدر من المكاسب سواء مكاسب مادية أو غيرها هذا الأمر يدفع مسئولي الوظائف القيادية إلى التغاضي عن انتهاكات الموظفين في الوظائف الأدنى في الهرم الإداري بحيث تكون النتيجة استشراء الفساد في كافة جوانب العمل.

ورغم أن البنود السابقة تعتبر من أهم مسببات الفساد فإن القائمة تطول حيث إن تحديد مفهوم عام شامل للفساد ينعكس على مسبباته ونتائجه في الوقت نفسه ويعد التعريف الأكثر رواجاً للفساد والذي كان سائداً في تسعينيات القرن الماضي هو «إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة» بينما عرّف Jeremy Pope رئيس منظمة الشفافية العالمية سابقاً الفساد على أنه «إساءة استخدام السلطة الموكلة للشخص لتحقيق منفعة خاصة» وتتمثل المشكلة الرئيسة في تحديد أثر الفساد على المتغيرات الاقتصادية المختلفة في صعوبة قياسه بدقه بشكل يؤكد على مصداقية وموثوقية تلك الدراسات وذلك لطبيعته السرية غير المعلنة (Polner & Ireland, 2010).

أما بالنسبة لأثر الفساد على كفاءة التخليص الجمركي فقد تناولت عدد من النظريات أثر الفساد على الأداء الاقتصادي بوجه عام فعلى سبيل المثال وضعت نظرية «ثاني أفضل بديل» أو Second Best Theory رؤية جديدة لأثر الفساد على الأداء العام، حيث افترضت تلك النظرية أنه في الدول التي يتحكم فيها الروتين والأداء البيروقراطي يصبح

الفساد ثاني أفضل حل ممكن للتخلص من التعقيدات الإدارية والتنظيمية حيث تمثل تلك التعقيدات عائقًا أمام تحقيق الكفاءة في القطاع العام، ومن هذا المنطلق افترضت النظرية أنه بإدخال مشكلة أخرى (الفساد) يمكن القضاء على المشكلة السابقة (البيروقراطية والتعقيد الإداري)، وبالتالي فإن أثر الفساد في هذه الحالة قد يكون إيجابيًا على النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة، إلا أن ذلك لا يتم إلا في الأجل القصير فقط، حيث إن التغلب على ضياع الوقت والإجراءات الروتينية والبيروقراطية والرغبة في إنهاء الإجراءات المرتبطة بالتخليص الجمركي بأسرع وقت ممكن سوف يخلق الدافع أمام سلطات الدولة لوضع مزيد من الإجراءات والتشريعات الصارمة في المستقبل (Onogwu, 2018).

وعلى هذا الأساس فإن الفساد المرتبط بإجراءات التخليص الجمركي كما يؤدي إلى ضياع الإيرادات الحكومية وتشوه الأسواق والإضرار بالمنتجات محلية الصنع، إلا أنه يساهم في إنهاء الإجراءات الجمركية في وقت أسرع وبإجراءات روتينية أقل، ويصبح من الضروري للدولة هنا العمل على مواجهة الأمرين معًا للوصول إلى القدر الأمثل من الأداء المطلوب الذي يحقق الكفاءة في عملية التخليص الجمركي.

الدراسات السابقة

دراسة (James & Gray, 2007)

في هذه الدراسة قام الباحثان بتحليل أثر الفساد على دول شرق أوروبا في الفترة بين 2002 و2005 وأكد الباحثان على أن الرشوة المتعلقة بالعمل الجمركي انخفضت في تلك الفترة بسبب جهود مكافحة الفساد المتمثلة في مراجعة التشريعات وتحسين آليات إنفاذ القانون وتغليظ العقوبات، كما لاحظ المؤلفان أثراً إيجابياً للتعاون الدولي في مجال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي على تحسين الكفاءة وخفض الفساد.

دراسة (Thomas, Raballand & Bilangna, 2010)

في هذه الدراسة قام المؤلفون بتفنيد الأسباب المتعددة للفساد في الجمارك الكاميرونية مع عرض الدراسات التي تناولت هذه الموضوع من قبل، حيث نجحت معظم الدراسات في توصيف المشكلة بدقة، إلا أنها لم تنجح في إيجاد حلول للقضاء على الفساد. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد بنود واضحة للعقود المبرمة بين العاملين بالجمارك والسلطة الجمركية تعتمد على تقييم الأداء بدقة، وركزت بشكل أساسي على العنصر البشري في تحسين كفاءة العمل الجمركي.

دراسة (Carlos, Engelschalk & Mayville, 2007)

في هذه الدراسة حدد المؤلفون مخاطر الفساد المرتبطة بالتجارة غير المشروعة والتهريب وضعف الأطر القانونية والتشريعية وهيكل الموارد البشرية، كما تطرق المؤلفون إلى تحديد آليات الحد من الفساد، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن رفع الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي وتقليل النزعة إلى الفساد، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية وجود مستوى معيشة لائق للعاملين بالجمارك لتحسين الأداء بوجه عام، كما ركز المؤلفون على ضرورة ميكنة وحوسبة جميع المعاملات الجمركية تقليل التدخل البشري لأدنى مستوى ممكن مع العمل على مد العاملين بالجمارك بالمثل والأخلاقيات اللازمة والتعاون والتكامل مع القطاع الخاص.

دراسة (Irene, 2001)

في هذه الدراسة ركز الباحثان في هذه الدراسة على طبيعة الفساد في منظومة الجمارك مع وضع خطوات تطبيقية للحد منه، وذلك بالتطبيق على ثلاث دول، حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على الرقابة الفعالة والعمل الجماعي داخل فرق وعدم الاقتصار على فرد واحد في أية معاملة، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والسياسية للفساد وليس الاقتصادية فقط.

دراسة (Mclinden, 2005)

قدمت هذه الدراسة لمحة عامة عن خصائص الفساد وأثره على الأداء الجمركي، وركزت على دور الحكومة سواء في خلق الدافع للفساد أو في الحد منه. وخلصت الدراسة إلى محورية الدور الحكومي في مكافحة الفساد وأن أي استراتيجية لمواجهة الفساد يجب أن تتم بالتركيز على إيجاد الدافع الحقيقي للقضاء على الفساد.

مشكلة الدراسة

تمثل عملية التخليص الجمركي إحدى أهم العمليات التي تؤثر على أداء معاملات التجارة الدولية بين الدول وبعضها، علمًا بأن عملية التخليص الجمركي في أساسها لا ترتبط فقط بالإدارات الجمركية، وإنما يتداخل معها عدد من الجهات والإدارات الأخرى التي يمكن أن تطيل من زمن عملية التخليص الجمركي، فعلى سبيل المثال فإن عملية التخليص الجمركي في الجمارك المصرية لا تقتصر فقط على الإجراءات الجمركية وإنما تمتد لتشمل بعض الإجراءات الأخرى المرتبطة بالميناء كما تمتد لتشمل بعض الجهات الرقابية الأخرى كالحجر الصحي أو وزارة الصحة والسكان أو وزارة الزراعة أو الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الأمر الذي يزيد من التعامل المباشر بين صاحب الشأن أو وكيله ومع الجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى أن التعامل المباشر بين الأفراد وعدم ميكنة معظم المعاملات يفتح الباب أمام الفساد سواء من جانب المستوردين والمصدرين من خلال التلاعب في قيم بضائعهم أو تهريب المنتجات أو من جانب المسئولين الرسميين العاملين بالإدارات الجمركية وذلك من أجل محاولة تسريع زمن عملية التخليص والتهرب من دفع التعريفات المستحقة على البضائع الواردة أو الصادرة.

فكما ذكر سابقًا، فإن هدف الجمارك تحقيق أقصى قدر من الإيرادات الجمركية مع منع تهريب المنتجات أو إدخالها بشكل غير مشروع، وكلما كانت تلك العملية أكثر كفاءة زاد عدد الشحنات التي تم تخليصها بشكل صحيح، وزادت الإيرادات المحصلة من الجمارك، إلا أنه في بعض الأحيان يرغب المستورد أو المصدر في التهرب من دفع الجمارك المستحقة عليه أو إدخال بضائع غير مشروعة أو يرغب في تسريع عملية التخليص الجمركي، الأمر الذي يفتح الباب أمام بعض الممارسات غير المشروعة سواء من العاملين بالإدارة الجمركية أو المستوردين والمصدرين، أو بمعنى أخر تتأثر تلك العملية بالفساد الأمر الذي يؤدي إلى ضياع حصيلة ضخمة من الموارد على الدولة.

وتتميز الدراسة بأنها من المحاولات الأولى التي تتطرق لأثر الفساد على كفاءة التخليص الجمركي في الدول العربية التي تعاني من ممارسات فساد نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية، إضافة لكونها من الدول النامية التي تتسم بانخفاض مستويات الدخل مع معاناتها من التفاوت الكبير في توزيع الدخل، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود ممارسات الفساد في المعاملات الجمركية للتهرب الضريبي من جانب التجار ولتحقيق مكاسب مالية من جانب مسئولي الجمارك.

وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي «**إلى أي مدى يؤثر الفساد على كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول العربية؟**»

ويتمثل **هدف الدراسة** في الإجابة عن التساؤل السابق الخاص بدراسة أثر الفساد على كفاءة عملية التخليص الجمركي في مجموعة من الدول العربية من خلال تحليل أبرز المتغيرات المؤثرة على كفاءة عملية التخليص الجمركي نفسها مع التعرض لوزن تلك المتغيرات النسبي.

وتنبع **أهمية الدراسة** من أن معظم الدول العربية تعاني من عدم ميكنة معظم المعاملات الحكومية وزيادة تدخل العنصر البشري في معظم تلك المعاملات خصوصًا تلك الخاصة بعملية التخليص الجمركي، بما تتضمنه من مراجعة للمستندات أو فحص للبضائع وتحديد القيمة للأغراض الجمركية، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام التلاعب في قيم الصفقات أو محتواها أو التغاضي عن أي قصور في المستندات من أجل التهرب من سداد الجمارك المقررة على الصفقات.

وتقوم الدراسة على **فرضية** أساسية مفادها «**من المتوقع ألا يؤثر الفساد على كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول العربية**»

وتتمثل **حدود الدراسة** في حدود مكانية: تتمثل في مجموعة من الدول العربية يبلغ عددها تسع دول هي (الإمارات – مصر – لبنان – المغرب – السعودية – عمان – تونس – الأردن – الكويت)، وذلك في ضوء توافر البيانات للفترة محل الدراسة (2007 - 2018).

وتقوم **منهجية الدراسة** على المنهج الاستنباطي من خلال اختيار مجموعة مؤشرات مؤثرة على كفاءة عملية التخليص الجمركي والمتعارف عليها نظريًا وتطبيقيًا ومن ضمنها الفساد، وتطبيقها على الدول محل الدراسة، وذلك للتوصل إلى أثر الفساد على كفاءة تلك العملية.

الدراسة التطبيقية لقياس أثر الفساد على كفاءة عملية التخليص الجمركي:

في ضوء الدراسات السابقة التي تعرضت لكفاءة عملية التخليص الجمركي يمكن استخدام النموذج القياسي التالي لتقدير أثر الفساد على كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة، حيث تأخذ معادلة التقدير الشكل التالي:

$$EFF = B_0 + B_1\ QUA + B_2\ COR + B_3\ IMP + B_4\ TRADE + e$$

حيث:

- EFF يمثل المتغير التابع وهو كفاءة عملية التخليص الجمركي بالدول محل الدراسة.
- QUA يمثل متغير مستقل يعبر عن كفاءة البنية الأساسية الجمركية بالدولة ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير أثراً موجباً على كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة.
- COR يمثل متغير مستقل يعبر عن الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية العالمية ويعتبر أثر هذا المؤشر غير محدد وفقاً لطبيعة الدول محل الدراسة ومدى تأثر المعاملات الحكومية بالفساد ومدى انتشاره داخل أجهزة الدولة التنفيذية.
- IMP يمثل متغير مستقل يعبر عن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة ووفقاً للدراسات التطبيقية السابقة، يمكن أن يكون ذلك المؤشر ذو أثر موجب على كفاءة التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة، حيث إن زيادة تلك النسبة تعني مزيد من العمل داخل أروقة الجمارك بالدولة، وبالتالي توسع منظومة الجمارك وانتشارها بينما يمكن في بعض الأحيان أن يكون ذو أثر سالب إذا ما كانت المعاملات الجمركية يشوبها التهريب وتأخر الإجراءات وعدم قدرة منظومة الجمارك على السيطرة على المعاملات الخاصة بالرقابة والإفراج عن الشحنات وتداخلها مع جهات رقابية أخرى داخل الدولة.
- TRADE ويمثل متغير مستقل يعبر عن الانفتاح التجاري للدولة trade openness ومن المتوقع أن يكون هذا المتغير ذو أثر موجب على كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة حيث إنه كلما زادت معاملات الدولة التجارية مع العالم الخارجي كلما كانت الجمارك أكثر انفتاحًا وتعاملاً مع الدول الأخرى بما يتطلب منها التطور المستمر لمواكبة تطور التجارة العالمية.
- B_0, B_1, B_2, B_3, B_4 معلمات سيتم تقديرها من خلال النموذج.
- e يعبر عن حد الخطأ.

اعتمدت الدراسة على سلسلة بيانات مقطعية لعدد 9 دول هي (الإمارات – مصر – لبنان – المغرب – السعودية – عمان – تونس – الأردن – الكويت) في الفترة من (2007 - 2018).

وجاءت مصادر البيانات متنوعة حيث تم الحصول على المغيرات الخاصة بكفاءة عملية التخليص الجمركي وجودة البنية الأساسية للجمارك ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري من بنك البيانات الخاص بالبنك الدولي، بينما تم الحصول على مؤشر مدركات الفساد من المؤشرات الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية.

تم إخضاع جميع البيانات إلى اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test للتأكد من سكون البيانات بالإضافة لإجراء اختبار Augmented Dickey Fuller، حيث جاءت النتائج لتؤكد سكون البيانات واستقرارها.

تم إجراء تقدير للنموذج باستخدام برنامج (Eviews 11)، وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

EFF = 0.9599 + 0.3235 QUA + 0.0028 COR – 0.0089 IMP + 0.0057 TRADE

(3.77) (4.455) (0.414) (-2.94) (1.924)

R-Squared = 65.66% Adj R-Squared = 62.86%

Prop (F- Statistic) = 0.0000

وبتحليل نتائج التقدير السابقة يتضح أن:

لم تختلف نتائج التقدير عن الدراسات التطبيقية السابقة والتي تناولت ذات الموضوع، حيث جاءت إشارة المعلمة الخاصة بمتغير (جودة البنية الأساسية للجمارك) موجبة لتعكس العلاقة الطردية بين تحسن جودة البنية الأساسية للجمارك وكفاءة عملية التخليص الجمركي حيث جاءت قيمة T المحسوبة أكبر من مثيلتها الجدولية.

بالنسبة للمتغير الخاص بالفساد، فجاءت إشارة المعلمة موجبة، إلا أن المتغير جاء غير معنويا، بما يعني عدم وجود تأثير للفساد على كفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة.

أما بالنسبة للمتغير الخاص نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد جاءت إشارة المعلمة الخاصة به سالبة لتعكس العلاقة السلبية بين حجم الواردات وكفاءة عملية التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة، وذلك بسبب طبيعة الدول محل الدراسة والتي ينتشر بها التهرب الجمركي، وزيادة المدة اللازمة للإفراج الجمركي، وترتفع فيها معدلات التعريفة، الأمر الذي يدفع المصدرين والمستوردين إلى الرغبة في انتهاك القوانين والتهرب الجمركي أملاً في دفع رسوم جمركية أقل وتخفيض المدد اللازمة للإفراج، كما جاء المتغير معنويًا في النموذج، وجاءت قيمة T المحسوبة أعلى من قيمة مثيلتها الجدولية.

بالنسبة للمتغير الخاص بالانفتاح التجاري، فقد جاءت إشارة المعلمة الخاصة به موجبة لتتوافق مع الأدبيات الاقتصادية المثيلة لتعكس العلاقة الطردية بين الانفتاح التجاري وكفاءة عملية التخليص الجمركي.

أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج ككل، فقد جاءت قيمة Adj R-squared حوالي 62.68% بمعنى أن نسبة 62.68% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يمكن إرجاعها للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما إن نتيجة اختبار F تشير إلى جودة النموذج إحصائياً.

ملخص الدراسة وتوصياتها

تعتبر عملية التخليص الجمركي من أهم العمليات المرتبطة بجودة وكفاءة المعاملات التجارية الدولية لما لها من أثر على كافة الجوانب والأطراف المرتبطة بالاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تداخلها مع عدد من الوظائف الأخرى كجباية إيرادات الدولة وحماية حدودها من التهريب وحماية المنتجات المحلية من المنتجات الأجنبية، ولما كانت عملية التخليص الجمركي عملية تتطلب تدخل بشري كبير فإن من أبرز العوامل التي يمكن أن تؤثر على هذه العملية هي وجود الفساد داخل تلك العملية خصوصاً في الدول محل الدراسة والتي تتميز جميعها بأنها دول نامية لم تصل إلى المستوى التكنولوجي الذي يمكن معه الاستغناء عن العنصر البشري أو على الأقل تحييد دوره داخل المعاملات الجمركية.

رغم أن الفساد جاء غير معنوياً في النموذج محل الدراسة إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم مواجهة الممارسات الفاسدة التي وإن كانت لا تؤثر بشكل مباشر على كفاءة التخليص الجمركي في الدول محل الدراسة إلا أنها بلا شك تمثل تكلفة غير مباشرة على الدولة ككل من حيث ضياع موارد الدولة وتهريب المنتجات الفاسدة وغير المسموح بتداولها الأمر الذي قد يدفع الدول مستقبلاً إلى اتخاذ إجراءات وقواعد وقوانين أكثر صرامة قد تؤدي إلى تعطيل الإجراءات وزيادة زمن الإفراج مستقبلاً وبالتالي تأثر كفاءة عملية التخليص الجمركي سلبًا.

وبناءً عليه توصي الدراسة بتطبيق مجموعة من الإجراءات لتحسين كفاءة التخليص الجمركي ولتقليل أثر الفساد على هذه العملية:

- تخفيض معدل التعامل البشري إلى أدنى صورة ممكنة لتقليل احتمالية الخطأ المقصود أو غير المقصود.
- صياغة تشريعات وقوانين فعالة تحد من الفساد وتراعي تبسيط وتنميط الإجراءات الجمركية وتسهيل سبل التقاضي والنزاع بين المصدرين والمستوردين والإدارات الجمركية.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية غير الضرورية وتمثيل جميع الجهات الرقابية داخل الدوائر الجمركية والتنسيق فيما بينها لتسريع الإجراءات وتوفير الوقت والجهد اللازمين لاستيفاء موافقات تلك الجهات على الإفراج عن الشحنات.
- الاهتمام بالعنصر البشري من عدة أوجه أولها توفير مستوى معيشي ملائم للعاملين بالإدارات الجمركية مع

تطبيق قواعد صارمة للحد من الفساد، بالإضافة إلى توفير التدريب والتأهيل الملائم للعاملين بتلك الإدارات.

- العمل على ميكنة المعاملات الجمركية بالكامل بالشكل الذي يضمن تحييد العنصر البشري، علمًا بأن الدول محل الدراسة قد قطعت شوطاً كبيراً بالفعل في ميكنة تلك المعاملات، إلا أن الأسلوب المتبع لا يعني إحلال الآلات محل العنصر البشري فقط، حيث يعتبر هذا الأمر إفراغ لمفهوم الميكنة من محتواه الأساسي، فالغرض الأساسي من الميكنة هو تحقيق الحياد التام والمعيارية في التعامل مع مجتمع الجمارك بشكل يضمن النزاهة ويمنع الفساد من المنبع، وليس الغرض هو إحلال الآلات محل العنصر البشري فقط.

نتائج القياس:

Dependent Variable: EFF
Method: Panel Least Squares
Date: 10/02/21 Time: 13:50
Sample: 2007 2018
Periods included: 6
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.959908	0.254439	3.772650	0.0004
QUA	0.323528	0.072614	4.455423	0.0000
COR	0.002840	0.006859	0.414099	0.6806
IMP	-0.008925	0.004261	-2.094736	0.0414
TRADE	0.005761	0.003010	1.914041	0.0615

Root MSE	0.254180	R-squared	0.656680
Mean dependent var	2.703258	Adjusted R-squared	0.628654
S.D. dependent var	0.437875	S.E. of regression	0.266833
Akaike info criterion	0.283635	Sum squared resid	3.488797
Schwarz criterion	0.467800	Log likelihood	-2.658151
Hannan-Quinn criter.	0.354661	F-statistic	23.43101
Durbin-Watson stat	1.974674	Prob(F-statistic)	0.000000

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- عمر سالمان .(2020). ***الجمارك في عصر العولمة***. القاهرة: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

ثانيًا - مراجع باللغة الانجليزية:

- Alen, Benazic. (2011). "Measuring efficiency in the Croatian customs service: A data envelopment analysis approach", ***Journal of Finanance Theory Practice***, 36: 139-178.
- Anderson, H. James and Cheryl W. Gray. (2007). ***Policies and Corruption Outcomes in Anti-corruption in Transition 3. Who is Succeeding... and Why?***, The World Bank.
- Cantens, Thomas, Gaël Raballand & Samson Bilangna. (2010). "Reforming customs by measuring performance: A Cameroon case study", ***World Customs Journal***, 4, No. 2.
- Daniel, Onogwu. (2018). "Corruption and the efficiency of customs clearance process in selected countries, ***Review of Public Administration and Management***, DOI: 10.4172/2315-7844.1000257.
- Ferreira, Carlos; Engelschalk Michael and William Mayville. (2007). "The challenge of combating corruption in customs administrations," in J. Edgardo Campos and Sanjav Pradhan, ***The Many Faces of Corruption: Tracking Vulnerabilities at the Sector Level***.
- Hors, Irene. (2001). "Fighting corruption in customs administration: What can we learn from recent experience?", ***Working Paper No.175***, OECD Development Centre.
- Luc De Wulf & José B. Sokol. (2008). Customs modernization handbook. World Bank, ISBN-0-8213-5751-4.
- Mariya Polner & Robert Ireland. (2010). Overview of literature on corruption, ***World Customs Organization WCO Research Paper No.7***.
- McLinden, Gerard. (2005). "Integrity in customs", In: de Wulf, Luc and Jose Sokol, ***Customs Modernization Handbook***, The World Bank.
- Norman, Flynn. (1997). ***Public sector management***. 7th edition. Hertfordshire: Prentice Hall.

The Impact of Corruption on the Efficiency of Customs Clearance in the Arab Countries

Dr. Mahmoud Magdy Barbary Mohammed
Lecturer of Economics Faculty of Commerce and BA
Helwan University
Arab Republic of Egypt
mah_bar2010@yahoo.com

ABSTRACT

Customs is one of the most important economic authorities in all countries because of its roles on several levels. On the one hand, customs are considered a line of state defense against smuggling and the illegal entry of products that are not allowed to be traded. On the other hand, customs represent an element of protection for locally made products from the competition of foreign products, and on the third hand Customs represents a source of government revenue, and with these important roles at the practical and political level, customs are not devoid of roles specific to economic policy, whether fiscal or commercial, and therefore the customs system must be dealt with cautiously as a result of the interference of the concerned authorities in dealing with it, in addition to that, customs transactions affect the movement of Trade and as a result of human intervention in these transactions, the customs clearance process may become subject to being affected by intentional and unintended practices of administrative and financial corruption, which may negatively affect all the aforementioned goals, and the Arab countries, as developing countries, suffer from some problems related to the variables under study, whether the nature of the management of the system Customs duties or the presence of corruption within some government systems, which adds more importance to the research.

Keywords: *Customs, Custom Clearance, Exports, iImports, Tariffs, Efficiency, Corruption, Logistic Performance Index, Arab Countries.*